

حالة المعابر في قطاع غزة 2014/6/30 - 2014/6/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال شهر يونيو، ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر الذي دخل عامه الثامن على التوالي، ويؤكد التقرير استمرار الإجراءات الإسرائيلية التي تهدف إلى مأسسة الحصار، وجعل القيود المجحفة المفروضة على حركة سكان قطاع غزة وعلى حركة البضائع والسلع الأساسية مقبولة على المستوى الدولي، رغم انتهاكها لقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

• **حركة السلع والبضائع:** لم يطرأ خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يونيو) أي تغيير جوهري على الحركة التجارية، فقد استمر الحظر شبه الكلي على تصدير منتجات القطاع إلى الضفة الغربية، إسرائيل والأسواق العالمية، بما فيها الصادرات الصناعية والزراعية. كما استمر حظر توريد عدد كبير من السلع والبضائع الأساسية للسكان، خاصة المواد اللازمة لإعادة الاعمار ومشاريع البنية التحتية والمواد اللازمة للصناعات والإنتاج. وفي المقابل سمحت سلطات الاحتلال بتوريد سلع محددة بعينها فقط، وهي في معظمها مواد غذائية وسلع استهلاكية، وقد شأب دخولها إلى القطاع عوائق عديدة، أبرزها الإغلاق المتكرر للمعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة "كرم أبو سالم"، حيث أغلق المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير 11 يوماً (36.6% من إجمالي أيام الفترة)، وذلك بسبب الأعياد اليهودية أو بدعاوى أمنية. وقد أدى ذلك إلى:

- نقص في عدد من السلع الأساسية، حيث سمحت سلطات الاحتلال خلال الأيام التي عمل بها المعبر، بتوريد 4,259 شاحنة، بمعدل 142 شاحنة يومياً، ويمثل عدد الشاحنات التي سُمح بمرورها 24.9% من عدد الشاحنات التي كانت تُورد إلى القطاع قبل فرض الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً.
- شهد قطاع غزة ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة مواد البناء، ونفاذ معظمها من الأسواق، بسبب فرض السلطات المحتلة قيود مشددة على توريدها للمشاريع الدولية وحظر توريدها للقطاع الخاص. وقد سمحت سلطات الاحتلال خلال شهر يونيو بتوريد كميات محدودة جداً من مواد البناء، حيث تم توريد 5,411 طناً من مادة الأسمنت، و14,907 طناً من مادة الحصى، و247 طن من مادة حديد البناء، ولا تتجاوز هذه الكميات 6.4% و21.2% و0.44% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة، وقد تم توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية.
- استمرت أزمة غاز الطهي في جميع محطات القطاع، وأدى ذلك إلى تكديس آلاف اسطوانات الغاز، وذلك بسبب محدودية كمية الغاز التي سمحت السلطات المحتلة بتوريدها إلى القطاع، حيث بلغت 4,439 طناً فقط، بمعدل يومي بلغ 147.9 طن فقط، وتعادل هذه الكمية 73.9% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- أدى إغلاق معبر كرم أبو سالم بشكل متكرر بسبب الأعياد اليهودية وبدعاوى أمنية إلى نفاذ مادتي السولار والبنزين من كافة محطات الوقود في قطاع غزة لعدة أيام، حيث تم السماح خلال فترة التقرير (شهر يونيو)، بتوريد 8,878,000 لتر سولار، 3,947,000 لتر بنزين، أي بمعدل يومي بلغ 265,258 لتر سولار، 126,177 لتر بنزين، وتعتبر هذه الكميات أقل من احتياجات القطاع، التي تقدر بنحو 400,000 لتر سولار و200,000 لتر بنزين يومياً، ونظراً لمحدودية الكميات المسموح بتوريدها من البنزين والسولار، فإن إغلاق المعبر، أو حتى التوقف بإغلاقه يخلق أزمة كبيرة في الوقود في كافة محطات قطاع غزة. كما سمحت السلطات المحتلة خلال نفس الفترة بتوريد 7,182,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع.
- استمرت سلطات الاحتلال في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة بتصدير حمولة 3 شاحنات فقط، جميعها محملة بسلع زراعية، طيلة الفترة التي يغطيها التقرير، بينما كانت تصل صادرات القطاع قبل فرض الحصار الشامل على قطاع غزة إلى 150 شاحنة في اليوم الواحد.

• **حركة الأفراد وتنقل السكان:** واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يونيو) فرض قيود مشددة على تنقل سكان قطاع غزة عبر معبر بيت حانون "إيريز" المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية، بما فيها القدس المحتلة، و/ أو إسرائيل. وقد نجم عن هذه القيود حرمان 1.8 مليون نسمة من حقهم في التنقل إلى الضفة الغربية للوصول إلى المستشفيات والجامعات والأماكن المقدسة وزيارة أقاربهم وذويهم، كما حرمتهم من السفر إلى دول العالم المختلفة، رغم حاجتهم الماسة لذلك. وفي المقابل سمحت السلطات المحتلة لفئات محدودة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: المرضى من ذوي الحالات الحرجة، التجار، ذوي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، العاملون في المنظمات الدولية، المسافرون عبر معبر الكرامة "جسر اللنبي" وبعض الأفراد لحاجات شخصية، وبجواز هؤلاء المعبر في ظل قيود مشددة وإجراءات معقدة ومعاملة حاطة بالكرامة الانسانية. ورغم محدودية هذه الفئات فقد رصد المركز ما يلي:

- عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية سفر 408 حالة مرضية من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية. فقد رفضت سلطات الاحتلال منهم 58 حالة لأسباب أمنية، فيما طلبت من 50 مريضاً تغيير مرافقهم، وأخرت الردود على 16 مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما لا يزال 284 مريضاً آخر في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,842 طلباً، وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 1,434 طلباً، فيما عرقلت تلك السلطات سفر باقي الحالات المرضية بحجج مختلفة.
- أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعتهم من الوصول إلى إسرائيل والضفة الغربية لمدة 19 يوماً. وسمحت خلال شهر يونيو بمرور 1,130 تاجراً فقط، بمعدل يومي لا يتجاوز 37 تاجر يومياً، ولا يمثل ذلك سوى نسبة 24.6% من متوسط عدد التجار الذين كان يسمح بتنقلهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 679 شخصاً لحاجات خاصة و467 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، و54 من المسافرين عبر جسر اللنبي، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- قلصت سلطات الاحتلال خلال شهر يونيو زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية بسبب توافق أيام الزيارات مع أيام الأعياد اليهودية والأيام التي أغلق فيها معبر بيت حانون "إيريز" بدعوى أمنية. وفي نطاق ضيق سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير لـ 149 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة ابنائهم في السجون الإسرائيلية، وذلك من أصل 1760 فرداً يتيح لهم الاتفاق الذي توصل إليه المعتقلون والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012، زيارة أبنائهم في السجون الإسرائيلية. كما يعتبر عدد الزيارات خلال هذه الفترة (87 زيارة) محدوداً جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها نفس الاتفاق، حيث يتيح لكل معتقل زيارتين شهرياً (أي نحو 880 زيارة شهرياً) وذلك لمجموع المعتقلين من القطاع، والبالغ عددهم نحو 440 معتقلاً.
- أغلق معبر رفح الحدودي خلال شهر يونيو لمدة 24 يوماً بسبب الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وقد كشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل.
- أدى إغلاق معبر رفح إلى عرقلة سفر آلاف المواطنين إلى الخارج، وقد بلغ عدد المواطنين المسجلين أسماءهم لدى كشوفات وزارة الداخلية في غزة بانتظار دورهم للسفر أكثر من 20,000 مواطن، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة. وقد فتح المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 6 أيام فقط، 4 أيام منها خصصت لسفر المعتمرين ويومين اثنين لسفر الحالات الإنسانية، وتمكن خلال هذه الأيام 4,359 مواطناً (بينهم 2,777 معتمر) من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 4,977 مواطناً (معظمهم من المعتمرين)، فيما أعادت السلطات المصرية 184 مواطناً آخر.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

المعابر التجارية

عملت سلطات الاحتلال، وفي سياق خطة هدفت من خلالها السلطات المحتلة لإحكام خنق قطاع غزة، إلى إغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وتسبب ذلك في تفاقم معاناة سكان القطاع، وخلق مزيد من المعوقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بتوريدها أو تصديرها، كما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزوية وتحميل المصدرين الغزيين (السلع الزراعية المسموح بتصديرها) أعباء مالية إضافية، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة¹.

المعبر التجاري الوحيد: كرم أبو سالم

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 11 يوماً (36.6% من إجمالي أيام الفترة)، وقد سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 4,259 شاحنة، بمعدل 142 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 24.9% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً².

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال العام الأخير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

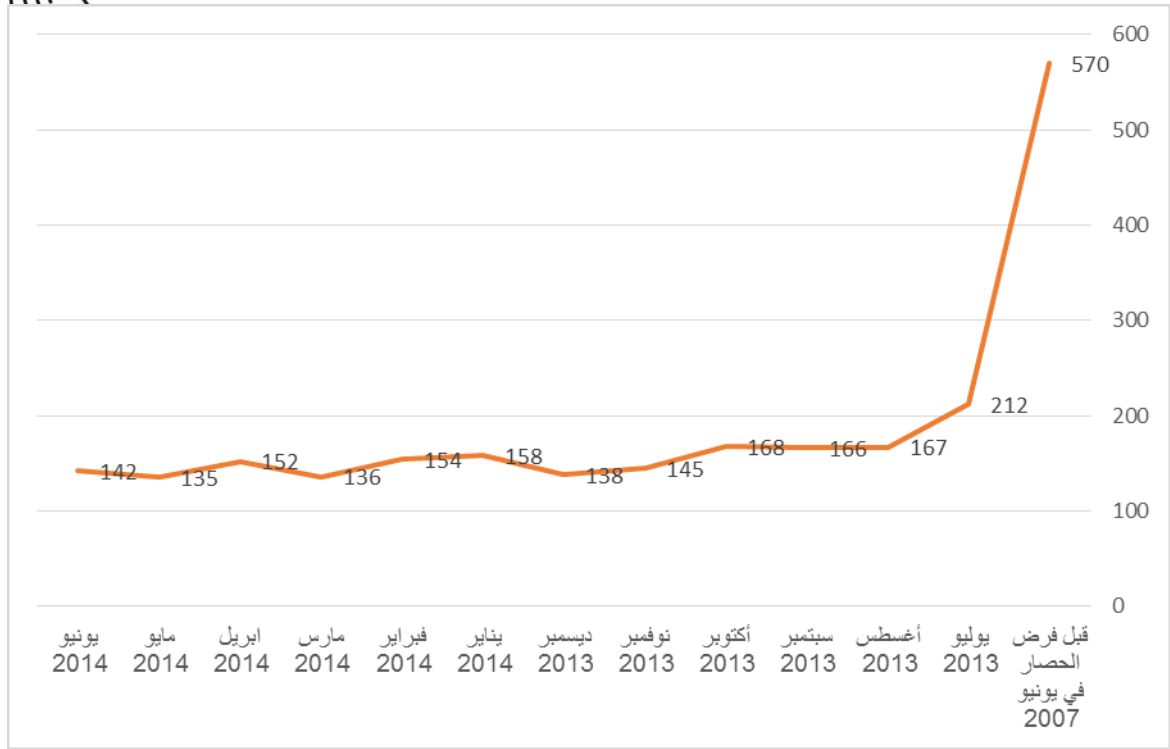
اليونيو 2014	مايو 2014	أبريل 2014	مارس 2014	فبراير 2014	يناير 2014	ديسمبر 2013	نوفمبر 2013	أكتوبر 2013	سبتمبر 2013	أغسطس 2013	يوليو 2013	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	البيان
142	135	152	136	154	158	138	145	168	166	167	212	570	المعدل اليومي
24.9 %	23.6 %	26.6 %	23.8 %	27 %	27.7 %	24.4 %	25.4 %	29.4 %	29.2 %	29.3 %	37.2 %	100 %	نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007

¹ - في سياق خطتها لإحكام خنق قطاع غزة، قامت السلطات المحتلة بإغلاق كافة المعابر التجارية واعتماد معبر كرم أبو سالم، كمعبر رئيسي ووحيد للقطاع، وقد

تم إغلاق المعابر تدريجياً، حيث أغلقت سلطات الاحتلال معبر صوفا، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من مواد البناء في شهر نوفمبر 2008، وحولت مرور مواد البناء المحدودة التي تسمح بتوريدها للقطاع إلى معبر كرم أبو سالم. وبتاريخ 2010/1/4 أغلقت سلطات الاحتلال معبر نأحال عوز، والذي كان مخصصاً لإمداد قطاع غزة بالوقود، وحولت توريد الكميات المقتننة من الوقود والمحروقات إلى معبر كرم أبو سالم، والذي لا تلبّي قدرته التشغيلية احتياجات سكان القطاع اليومية من الوقود وخاصة من غاز الطهي. وبتاريخ 2011/3/2 أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر المنطار (كارني)، أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

² - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS



وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، غير كافٍ لتلبية كافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى أن نسبة واردات القطاع الفعلية ما زالت متدنية ولا تلبّي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود منها، وفي أضيق نطاق.

• الصادرات

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر على صادرات القطاع من كافة المنتجات إلى أسواق الضفة الغربية، إسرائيل والعالم. وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير حمولة 3 شاحنات فقط محملة بسلع زراعية (نعم، ثوم، ريحان).

الواردات

– مواد البناء

ظلت كمية الواردات من مواد البناء خلال الفترة التي يغطيها التقرير (شهر يونيو)، محدودة جداً، ولم تتغير، ولا تلبّي الحد الأدنى من احتياجات القطاع الفعلية، حيث تمّ توريد 5,411 طناً من مادة الأسمنت، و14,907 طناً من مادة الحصى، و247 طن من مادة حديد البناء، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، ولا تتجاوز هذه الكميات 6.4% و21.2% و0.44% على التوالي من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة. وقد تمّ توريد مجمل هذه الكميات لصالح مشاريع تشرف عليها جهات دولية وكمية محدودة من الحصى لصالح القطاع الخاص. كما سمحت السلطات المحتلة خلال نفس الفترة بتوريد كميات أخرى من لوازم بناء، أدوات سباكة، السيراميك والرّخام³.

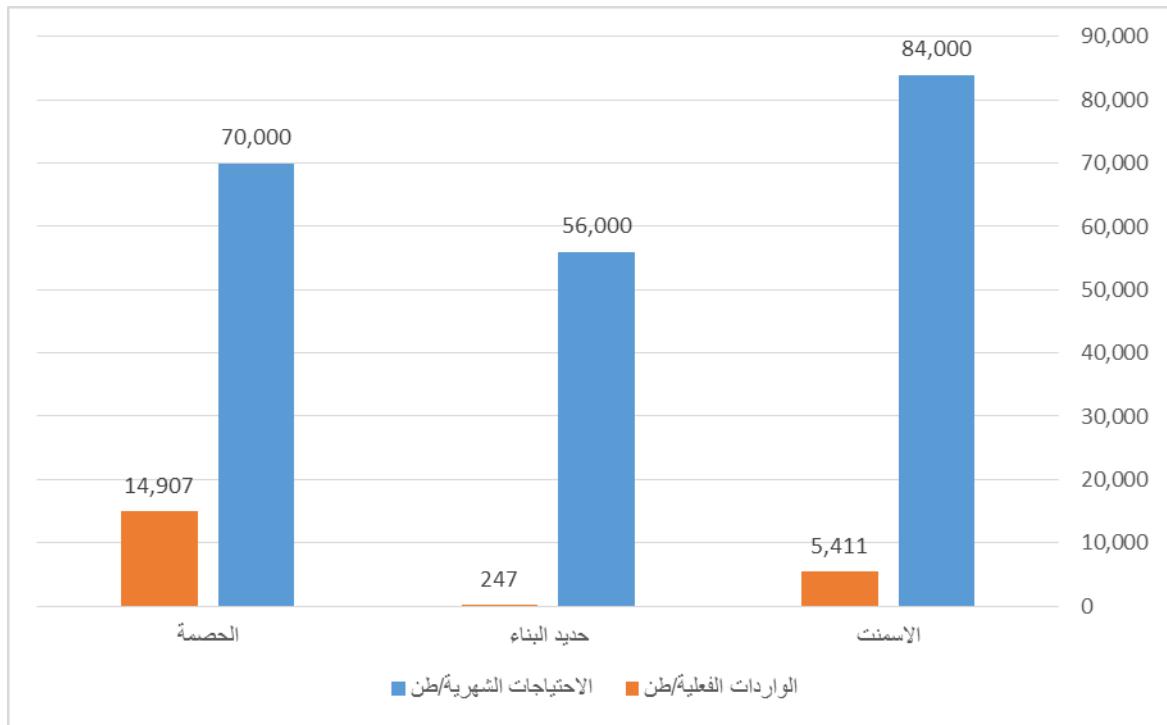
³ – جدير بالذكر أن حظر توريد كافة مواد البناء إلى قطاع غزة بدأ في يونيو 2007، وتسبب ذلك في ارتفاع كبير جداً في أسعار كافة مواد البناء، ومن ثمّ نفاذها

نهائياً من الأسواق، ونجم عن ذلك توقف كافة مشاريع البناء، بما في ذلك المباني السكنية. وفي يونيو 2010، وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من مواد البناء لصالح المشاريع التي تشرف عليها المنظمات الدولية، فيما استمرّ الحظر سارياً على توريد مواد البناء للقطاع الخاص. بتاريخ 2012/12/31، أعلنت سلطات الاحتلال عن سماحها بتوريد مواد البناء لصالح القطاع الخاص، غير أن الوقائع على الأرض أشارت إلى استمرار حظر توريد الاسمنت وحديد البناء،

جدول يقارن بين كميات مواد البناء الواردة إلى قطاع غزة والاحتياجات الفعلية خلال شهر يونيو 2014

البيان	الاسمنت	حديد البناء	الحصمة
الاحتياجات الشهرية/طن	84,000	56,000	70,000
الواردات الفعلية/طن	5,411	247	14,907
النسبة المئوية	6.4%	0.44%	21.2%

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.



- الوقود والمحروقات

أدى منع سلطات الاحتلال الإسرائيلية توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إلى استمرار أزمة غاز الطهي التي يعانيها قطاع غزة منذ أكثر من عام، وما زال المواطنون بحاجة لعدة أسابيع حتى يتم تعبئة اسطوانة غاز واحدة تسد احتياجاتهم الأساسية. وقد بلغت كمية الغاز التي سمحت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتوريدها إلى قطاع غزة خلال هذه الفترة 4,439 طناً فقط، وبمعدل يومي بلغ 147.9 طن فقط. ووفقاً

والسماح بدخول مادة الحصمة فقط لصالح القطاع الخاص. وبتاريخ 2013/9/17، أعلنت السلطات المحتلة أنها ستسمح يومياً بإدخال 20 شاحنة أسمنت (800 طن)، 10 شاحنات من الحديد (400 طن)، 40 شاحنة حصمة (1600 طن)، وتشكل هذه الكميات 20%، 33% و26% من احتياجات القطاع من تلك المواد على التوالي، حيث تصل احتياجات قطاع غزة إلى (4000) طن أسمنت، 1500 طن حديد بناء، 6000 طن حصمة يومياً، ورغم محدودية هذه الكميات فإن سلطات الاحتلال لم تلتزم بالسماح بدخول كاملها إلى القطاع. وفي قرار مفاجئ أعادت السلطات المحتلة بتاريخ 2013/10/13 فرض حظر كلي على دخول مواد البناء إلى القطاع، واستمر هذا الحظر لمدة شهرين متتاليين، وجراء ذلك تقلص العمل في معظم مشاريع البناء القائمة في القطاع، وتوقف تماماً في مشاريع إنشاء وترميم البنية التحتية، وبتاريخ 2013/12/10، أعادت سلطات الاحتلال السماح بتوريد كميات محدودة من مواد البناء إلى القطاع، غير أن الكميات التي يتم توريدها محدودة جداً، ولا تفي باحتياجات القطاع.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

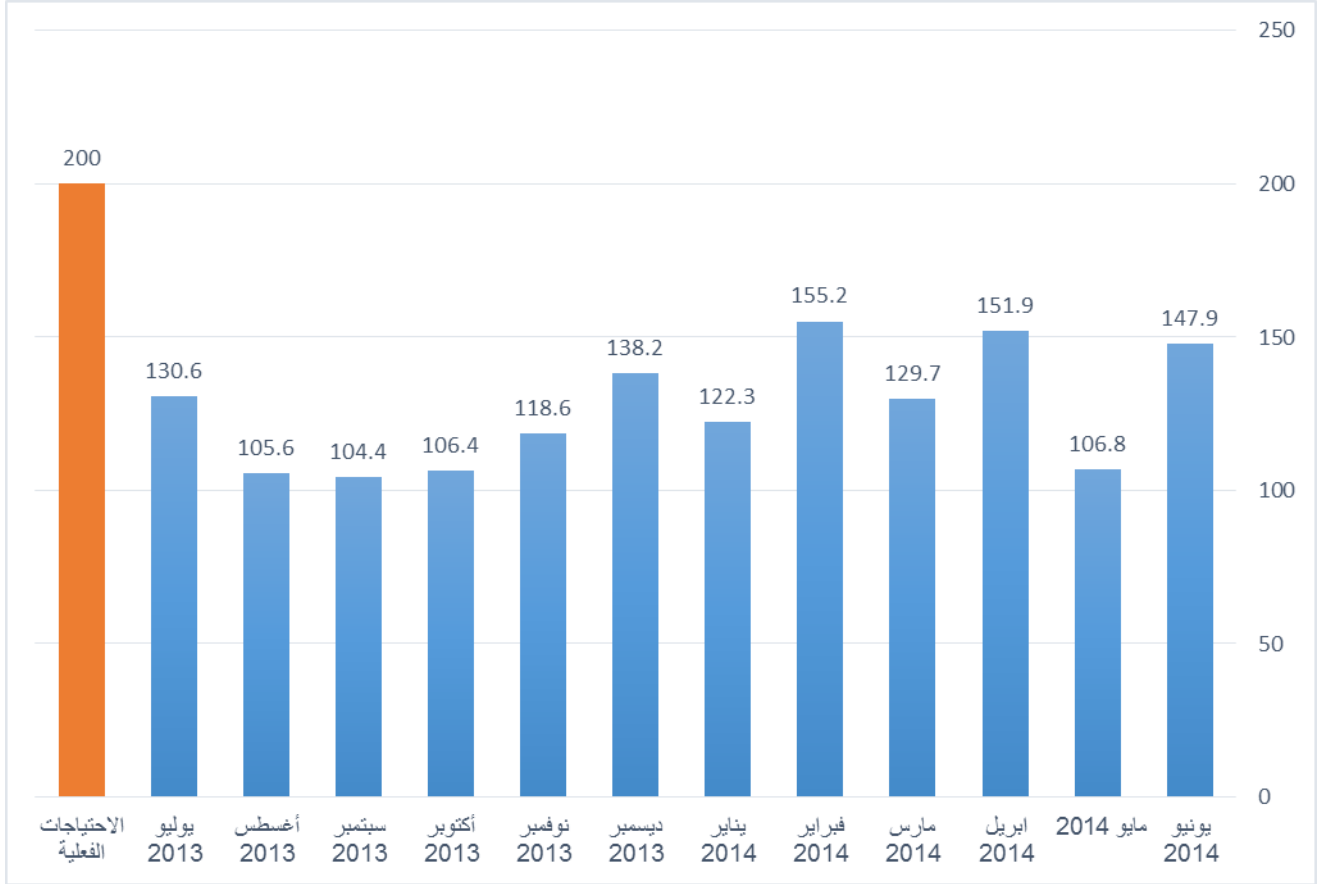
لمصادر الهيئة العامة للبتروول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 73.9% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
يونيو 2014	147.9	73.9%
مايو 2014	106.8	78.3%
أبريل 2014	151.9	75.9%
مارس 2014	129.7	64.8%
فبراير 2014	155.2	77.6%
يناير 2014	122.3	61.2%
ديسمبر 2013	138.2	69.1%
نوفمبر 2013	118.6	59.3%
أكتوبر 2013	106.4	53.2%
سبتمبر 2013	104.4	50.7%
أغسطس 2013	105.6	52.8%
يوليو 2013	130.6	65.3%
الاحتياجات الفعلية	200	100%

المصدر: الهيئة العامة للبتروول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال العام الأخير



كما أدى إغلاق معبر كرم أبو سالم بشكل متكرر بسبب الأعياد اليهودية وبدعاوى أمنية إلى نفاذ مادتي السولار والبنزين من كافة محطات الوقود في قطاع غزة لعدة أيام، حيث تم السماح خلال فترة التقرير (شهر يونيو)، بتوريد 8,878,000 لتر سولار، 3,947,000 لتر بنزين، أي بمعدل يومي بلغ 295,933 لتر سولار، 131,566 لتر بنزين، وتعتبر هذه الكميات أقل من احتياجات القطاع، التي تقدر بنحو 400,000 لتر سولار و200,000 لتر بنزين يوميا، ونظراً لمحدودية الكميات المسموح بتوريدها من البنزين والسولار، فإن إغلاق المعبر، أو حتى التوقع بإغلاقه يخلق أزمة كبيرة في الوقود في كافة محطات قطاع غزة. كما سمحت السلطات المحتلة خلال نفس الفترة بتوريد 7,182,000 لتر سولار صناعي لتشغيل محطة توليد الكهرباء في القطاع.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (إيريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: (1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ (2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ (3) الصحافيون الأجانب؛ (4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ (5) التجار ورجال الأعمال و(6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان. ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 6 أيام، خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

المرضى

عرقلت السلطات المحتلة الإسرائيلية سفر 408 من مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية. فقد رفضت سلطات الاحتلال 58 مريضاً منهم لأسباب أمنية، فيما طلبت من 50 مريضاً تغيير مرافقيهم، وأخرت الردود على 16 مريضاً ما اضطرهم لانتظار مواعيد جديدة، فيما لا يزال 284 مريضاً في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. ووفقاً لمصادر وزارة الصحة، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو في مستشفيات الضفة الغربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير 1,842 طلباً. وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 1,434 طلباً، فيما عرقلت سفر باقي المرضى بحجج مختلفة.

زيارات المعتقلين

قلصت سلطات الاحتلال خلال شهر يونيو زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية بسبب توافق أيام الزيارات مع الأيام التي أغلق فيها معبر بيت حانون "إيريز" بسبب الأعياد اليهودية أو بدعوى أمنية. وفي نطاق ضيق سمحت سلطات الاحتلال خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لـ 149 شخصاً فقط من ذوي المعتقلين بزيارة 87 من أبنائهم في السجون الإسرائيلية وذلك على دفعتين، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول يوضح برنامج زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يونيو

الدفعة	التاريخ	عدد الزائرين	عدد الأطفال	عدد المعتقلين	السجن
الأولى	2014/6/2	77	10	41	سجن نفحة
الثانية	2014/6/9	72	7	46	سجن ريمون

ويعتبر عدد زيارات ذوي المعتقلين لأبنائهم في السجون الإسرائيلية خلال شهر يونيو محدود جداً قياساً بعدد الزيارات التي يتيحها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين المعتقلين والسلطات الإسرائيلية في مايو 2012. فوفقاً للاتفاق يحق لكل معتقل زيارتين شهرياً، ونظراً لوجود 440 معتقلاً في السجون الإسرائيلية فإن عدد الزيارات المستحقة للسجناء تبلغ نحو 880 زيارة شهرياً، في حين لم تسمح سلطات الاحتلال سوى بـ 87 زيارة فقط. وينسحب هذا أيضاً على عدد أفراد ذوي المعتقلين المسموح لهم بزيارة أبنائهم، حيث بلغ عددهم 149 شخصاً، في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكون العدد 1760 شخص، إذا ما سمح بزيارة شخصين اثنين لكل معتقل ولمرتتين شهرياً.

وقد تعرض ذوو المعتقلين أثناء الزيارة لممارسات تعسفية، وعراقيل، وإجراءات تفتيش مهينة وغير أخلاقية. كما عانوا من الإجراءات التعسفية الاستفزازية التي ترتكب بحقهم، والتهديد المتواصل بإلغاء زيارتهم في المرات القادمة، وعدم السماح لهم بزيارة أبنائهم في حال لم يستجيبوا لأوامر سلطات الاحتلال الإسرائيلية.

يشار إلى أن السلطات المحتلة هي من تقوم بتحديد الزائر المسموح له بزيارة المعتقل بالاسم، وينحصر المسموح لهم بالزيارة في الأب أو الأم أو الزوجة أو الأبناء، ويسمح لواحد أو اثنين منهم بالزيارة فقط، وفي حالة عجز أيّاً منهم عن الزيارة (بسبب مرض، كبر السن، الوفاة) فلا تسمح السلطات المحتلة بتغيير هذا الشخص، وبالتالي يفقد المعتقل حقه في الزيارة. ولا يسمح كذلك لذوي المعتقلين بإدخال الأغراض الشخصية لأبنائهم بما في ذلك الطعام والملابس.

التجار

أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 19 يوماً، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 1,130 تاجر فقط، بمعدل يومي 37 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً⁴.



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

الفئات الأخرى

سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 679 لحاجات شخصية، 467 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية، و54 من المسافرين عبر جسر اللنبي، وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.

ثانياً: معبر رفح البري

أغلق معبر رفح الحدودي، منفذ سكان قطاع غزة الوحيد إلى الخارج، خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 24 يوماً جراء الأزمة المصرية الداخلية، وتدهور الأوضاع الأمنية في محافظة شمال سيناء. وكشف هذا الوضع مجدداً عن حقيقة الظروف التي يحياها سكان القطاع، في ظل سياسة العقاب الجماعي، والحصار الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية المحتلة على كافة المعابر المحيطة، وخاصة إغلاق معبر بيت حانون "إيريز"، التي تسيطر عليه إسرائيل. ونجم عن إغلاق معبر رفح عرقلة سفر آلاف المواطنين إلى الخارج، حيث بلغ عدد المواطنين المسجلين أسماءهم بانتظار دورهم للسفر أكثر من 20,000 مواطن، من بينهم مئات المرضى والطلبة وحملة الإقامات في البلدان المختلفة، وذلك بحسب مصادر وزارة الداخلية في غزة. وقد فتح المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 6 أيام فقط، 4 أيام منها خصصت لسفر المعتمرين، ويومين لسفر الحالات الإنسانية، وتمكن خلال هذه الأيام 4,359 مواطناً (بينهم 2,777 معتمر) من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح الحدودي، كما عاد إلى القطاع 4,977 مواطناً (معظمهم من المعتمرين)، فيما أعادت السلطات المصرية 184 مواطناً آخرًا.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقاً للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن "من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وإيجاد حل للآلاف ممن يرغبون في السفر، لاسيما في فترة الصيف والتي يتضاعف فيها عدد المسافرين.